حوار

بقلم : احمد طلعت

لابد أن نعترف بان هناك حالة من التسيب تشمل المجتمع المصرى الآن ، وان الحكومة عاجزة عن وضع الضوابط التى تعيد المجتمع الى مساره الطبيعى ...

وبالرغم من كثرة أجهزة الرقابة وتنوعها ، فإن هناك من تخصص فى استغلال الثغرات ، والالتفاف حول القانون (بذكاء) لا تستطيع الحكومة أن تجاريه أو تفطن اليه .

والصحافة القومية تشارك هى الاخرى - بقصد أو بغير قصد - على انتشار ظاهرة التسيب بما تنشره من اخبار واعلانات (مدفوعة الأجر) تخدم نشاط المتسيبين ، وتساهم فى خداع الرأى العام ...!!

حدث ذلك فى بداية نشاط شركات توظيف الأموال ، حيث ساهمت الإعلانات (مدفوعة الأجر) ونشرت أخبار عن أصحاب مشروعات توظيف الأموال فى التغرير بالمواطنين البسطاء ، ودفعهم إلى إيداع أموالهم فى تلك الشركات ، ثم كان ما كان فسارعت (الصحف القومية) الى النقيض الآخر ، تكشف فضائح أصحاب هذه الشركات ، وتنشر التحقيقات المطولة عن مفاسدهم ، وتكشف أسرارهم ، وعدد زوجاتهم ، ومواقع تصورهم والأموال التى هربوها الى الخارج ..

ومنذ أيام قليلة نشرت كبرى الصحف القومية خبرا فى صفحتها الأولى ، واوردت تفاصيله على اربعة اعمدة فى صفحة ١٣ عن منع اصحاب شركة (ستروين) من السفر إلى الخارج ، وجاء فى تفاصيل الخبر انه تبين أن أصحاب هذه الشركة جمعوا من المواطنين ٨ ملايين جنيه مقدم حجز لسيارات قبل ان يتم الاتفاق النهائى وبين الشركة الفرنسية صاحبة هذا النوع من السيارات ، وقبل ان يتم انشاء المصنع الذى سيتم فيه تجميع السيارة فى مصر ..

إلى هنا وكل شئ عادى ، لكن اللافت للنظر ، والمثير للدهشة فى وقت واحد ، هو ان (الجريدة القومية) نفسها نشرت وفى صفحة ١٠ من العدد نفسه وفى ذات اليوم اعلانا (موضوع الأجر) من احدى الشركات تعلن فيه عن رد مقدم حجز السيارة ستروين الى الحاجزين وتشكر الشركة الصانعة لحجز السيارة (بدون مقدم حجز هدية لعملائها)!!

ويبقى المواطن المصرى حائرا بين شكر الشركة الصانعة ، ومنع اصحابها من السفر ، وكلاهما منشور فى عدد واحد وفى يوم واحد على صفحات إحدى الجرائد القومية .. وتبقى مسئولية الحكومة قائمة عما ينشر فى الصحف القومية ، وعن التغرير بالمواطن المصرى الذى فقد الثقة فى كل رقابة حكومية على اصحاب المشروعات الخاصة فيما يعلنونه على الرأى العام من خلال اجهزة الاعلام الحكومية والصحافة (القومية)

ومادامت الحكومة تشجع القطاع الخاص ، وتسعى الى زيادة موارد اجهزة الاعلام من الاعلانات مدفوعة الأجر ، فانها لا تبالى بما ينشر ويذاع ، حتى ولو كانت النتيجة هى خداع المواطن وسرقة امواله جهارا نهارا ..

وأجهزة الرقابة لا تتدخل إلا بعد ان تقع الكارثة ، وبعد ان يفلت المخادعون بالمال المنهوب - ام جزء منه على الاقل - وتطول الاجراءات القانونية قبل ان يعود الحق الى اصحابه إذا كان من الممكن ان يعود..

ولقد نشرت الصحف مئات من الاخبار عن اصحاب المبانى الذين يبيعون الوحدة السكنية الواحدة لأكثر من مشتر ، ويهربون بما جمعوه من مال حرام ، قبل ان تفطن اجهزة الرقابة لألاعيبهم ، قبل ان تستطيع سلطات الدولة أن تعيد الحق إلى أصحابه .

ولابد من إيجاد طريقة لرقابة جدية ما ينشر من اعلانات ، خصوصا إذا كان النشر فى اجهزة الاعلام الحكومية ، ولابد من انشاء هيئات لحماية المستهلك يكون عملها مراقبة نشاط المنتجين ونشر الحقائق عن انتاجهم ومتابعة نشاطهم .

ولابد من اتخاذ اجراءات عاجلة وحاسمة لمحاسبة الذين يخدعون الجماهير عن طريق نشر الاعلانات وجمع الاموال حتى ولو تطلب الأمر تعديلا فى قانون العقوبات ، بحيث تكون العقوبة رادعة ، تواجه الالتفاف حول نصوص القانون بالسرعة الكافية .

ونحن لا نطالب بتعقيد الاجراءات امام المستثمرين ورجال الاعمال ، ولكننا نريد فقط ان يكون واضحا امامهم

منذ البداية - ان الحكومة وهى تقدم الدعم والمساندة للجادين منهم ، فانها تملك الوسيلة لتوقيع العقاب الرادع والفورى على اولئك الذين يغشون الجمهور ويستغلون تشجيع الحكومة لسرقة المواطنين .

نحن نطالب بتقديم كل الدعم والمساندة لرجال الاعمال الشرفاء ، ونطالب - فى الوقت نفسه - بان تكون الحكومة قادرة بواسطة نصوص القانون وسرعة الاجراءات فى محاسبة المنحرفين الذين يستغلون ما تقدمه لهم الحكومة من دعم وتشجيع لمخالفة القانون وخداع المواطنين .

اننا لا نطالب بمزيد من البيروقراطية ، انما نحن على العكس نطالب بتبسيط الاجراءات سواء منها اجراءات تشجيع رجال الاعمال ، او اجراءات محاسبتهم على اى انحراف .

ونحن نطالب - على وجه الخصوص - بتغليظ العقوبة على اولئك الذين يرتكبون جرائمهم عن طريق النشر فى وسائل الاعلام ، فلا يمكن ان يتساوى فى العقوبة نصاب (صغير) يرتكب جريمته ضد فرد واحد من المواطنين ونصاب (محترف) يرتكب جريمته ضد آلاف المواطنين ، مستترا وراء اعلانات ينشرها فى الصحف القومية ، او فى وسائل الاعلام الحكومية .

والاعلانات التى يترتب عليها جمع الاموال (مقدما) من المواطنين يجب ان تخضع لرقابة صارمة .